بحث بعنوان

تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية

إعـــداد

الدكتورة / حسنة مالك سالم الشيخ

أخصائي اجتماعي أول بمدرسة المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا

دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع كلية التربية جامعة الأزهر

٢٠٢٣/٢٠٢٤م

المستخلص:

استهدف البحث التوصل إلى تقديم تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية، وقد تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفى و دراسة الحالة لإحدى المؤسسات التي تتولي المراقبة الاجتماعية على مجموعة من الأحداث، وقد بلغ عدد العاملين (١٢) مفردة، وعدد عينة المستفيدين من الرعاية اللاحقة(٢٢) مفردة، وقد تم تطبيق استبانة عليهم في الفترة من ١٥/ ١١/٢٠٢٣ م حتى ٣٠/ ١٢ /٢٠٢٣ م، وقد تضمنت الاستبانة ثلاثة محاور وهم: (مستوي الرضا، الصعوبات، المقترحات) فيما يخص برامج الرعاية اللاحقة التي تتوالى متابعتها مكاتب المراقبة الاجتماعية، وبعد التطبيق والتحليل الاحصائي أظهرت النتائج العامة أن مستوي الرضا عن برامج الرعاية اللاحقة ذو مستوي متوسط ويوجد حاجة إلى تحسينها، وبالنسبة للصعوبات التي تواجه العاملين والمستفيدين فهى ذات مستوي متوسط ، وأنه يمكن تحسينها إذا تم استمرار المتابعة بما يتماشي مع المتغيرات المعاصرة مجتمعياً، وبالنسبة للمقترحات فقد نالت اهتماماً ومردوداً قوياً من العاملين والمستفيدين من أجل تحسين مستوي الرعاية اللاحقة، وفى ضوء ذلك تم تقديم التصور المقترح الذى يعتمد على ممارسة طريقة تنظم المجتمع لتحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تشرف عليها إحدى مكاتب المراقبة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح، طريقة تنظيم المجتمع، تحسين برامج، الرعاية اللاحقة، مكاتب المراقبة الاجتماعية.

A proposed vision from the perspective of community organizing in improving aftercare programs provided by Social monitoring offices

ABSTRICT:

The Research aimed to present a proposed vision from the perspective of the community organization method in improving aftercare programs provided by social monitoring offices. The descriptive approach and case study of one of the institutions that undertakes social monitoring of a group of events were relied upon. The number of workers was (12) individuals and the number of the sample of beneficiaries of aftercare was (22) individuals and a questionnaire was applied to them in the period from 15/11/2023 AD until 30/12/2023 AD. The questionnaire included three axes: (level of satisfaction, Difficulties, proposals) regarding subsequent care programs that are followed up by social control offices, the questionnaire included three axes: (level of satisfaction, difficulties, proposals) with regard to aftercare programs that are followed up by social monitoring offices. After application and statistical analysis, the general results showed that the level of satisfaction with aftercare programs is at an average level and there is a need to improve them. As for the difficulties, the problems faced by workers and beneficiaries are of a moderate level and can be overcome or treated if evaluation is continued in line with contemporary changes in society. As for the proposals, they have received strong interest and feedback from workers and beneficiaries in order to improve the level of subsequent care. In light of this, the proposed scenario was presented, which relies on To practice a community organizing method to improve aftercare programs supervised by a social monitoring office.

Keywords: proposed vision, community organization method, program improvement, aftercare, social monitoring offices.

أولاً: المقدمة العامة للبحث:

تُعدّ مرحلة الرعاية اللاحقة مكملة للعملية الإصلاحية بكاملها، بحيث يتوقع أنْ تهدر نتائج برامج المعاملة وإعادة التنشئة ما لم تعقبها برامج رشيدة تمكن المفرج عنه من مواجهة الحياة في المجتمع بدون انتكاس يدفع به إلى عالم الجريمة من جديد، وفى الوقت نفسه فان مرحلة الرعاية اللاحقة تعد مرحلة حصاد لكل نتائج برامج الرعاية والخدمات التي قدمت للمستفيد، ولا شك أن نجاح وكفاءة برامج المعاملة أو فشلها وعدم كفاءتها إنما تكشفها المرحلة التالية للإفراج والتي تحتاج إلى ما يسمي بالرعاية اللاحقة.

وقد أخذت صور الرعاية اللاحقة بعض الصور ومنها: المساعدة في إعاداة وتدعيم المركز الاجتماعي للفرد والتي تتطلب الامداد بمأوى مؤقت، وملابس لائقة ، وأوراق إثبات شخصية، ومبلغ من النقود يفي باحتياجاته العاجلة ، والحصول على عمل له ، والصورة الثانية : إزالة العقبات التي تعترض سبيل المفرج عنه حسب المؤسسة التي قضي فيها العقوبة أو الرعاية : حيث يتعين في المقام الأول توجيه عناية كبيرة إلى المفرج عنهم الذين يحتاجون إلى علاج طبي يكفل تخلصهم من عارض مرضى يقف عقبة بينهم وبين التأهيل الكامل ، وغنى عن البيان إنه إذا كان العارض عقلياً أو نفسياً فان اعتراضه سبيل التأهيل يكون أوضح ، ومن ثم تكون لعلاجه أهمية أكبر ، ويتعين توجيه عناية خاصة إلى المفرج عنهم الشواذ والمدمنين على الخمور والمخدرات ، وكذلك العمل على توافر روح التسامح المجتمعي وإعادة تقبلهم واندماجهم في المجتمع وحسن الظن بهم حتى يثبت العكس وفشل التأهيل الذي قدم لهم.

ونظراً لتعدد الفئات التي تنال رعاية اجتماعية بالمؤسسات فقد ركز البحث على إحدي المشكلات وهي مشكلة إنحراف الأحداث ، والتي تمثل مشكلة خطيرة تعاني منها الكثير من المجتمعات إن لم تكن جميعها ، وترجع هذه المشكلة إلى العديد من العوامل والأسباب التى قد تكون أسرية أو بيئية ؛ حيث إن الحدث المنحرف لا يولد من فراغ ولكن تسبقه العديد من الظروف المحيطة به التى تجعل منه مجرماً، حيث تزداد معدل الجريمة كلما زادت ظروف المجتمع سوء ولم تجد من يحد من خطورتها ، وعلاج هذه المشكلة أو على الأقل التخفيف من حدتها لا يتم إلا من خلال مؤسسات تقوم برعاية واحتضان هؤلاء الأطفال وحمايتهم من ألوان الانحراف المختلفة والمتمثلة في مؤسسات رعاية الأحداث أو ما يتطابق في أهدافها ، وذلك عن طريق ما تقدمه للأحداث المودعين بها من برامج وخدمات يمكن من خلالها تعديل سلوكهم وخروجهم للمجتمع أفراداً أسوياء قادرين على تحقيق التقدم والتنمية.

فمؤسسات رعاية الأحداث تعد لإيداع المحكوم عليهم بقصد إعادة تنشئتهم اجتماعيا وتأهيلهم وإعدادهم للعودة للبيئة الطبيعية بعد إعداد البيئة لذلك ثم متابعتهم بعد تخرجهم من خلال برامج الرعاية اللاحقة ضمانا لتكيفهم مع البيئة الطبيعية التي سوف يمارسون فيها حياتهم (الصديقي، وآخرون، ٢٠٠٢، ١١٧).

وقد استطاعت حركة الدفاع الاجتماعى الحديثة أن تأخذ مساراً مميزاً لها وأكثر تحديداً وهو اقترابها من علوم الإجرام من جهة وبحثها الممحص والمنهجى عن سياسة جنائية قائمة على علوم الإنسان ، وقبل كل شئ فهى مهتمة باحترام الكرامة الإنسانية وهو منهج مختلف عن المدارس الأخرى خاصة المدرسة الوضعية التى اختلف فيها أداء المدرسين فى عدة نقاط أبرزها: رفض الإرادة الحرة للإنسان فى ارتكاب جريمته ، غير أن الدفاع الاجتماعى لم يأخذ بحتمية الجريمة كما تصورها "فيرى ولمبروزو": وأنكروا بناء عليها المسئولية الجنائية ، وإنما أخذ بفكرة معتدلة لا تقر المسئولية الجنائية كما هى فى المدرسة التقليدية ولا تجرد الإنسان تماماً من الوضعية بكل إرادة فى فعله الإجرامى كما هو فى المدرسة الوضعية، وكذا ليست الجريمة حدثا قانونياً ، ولكنها واقعة اجتماعية أو طبيعية، لا يجوز النظر إليها إلا مرتبطة بشخص مرتكبها أى ينبغى النظر إليها نظرة شخصية لا نظرة موضوعية، وكذا لا يجوز أن تكون مهمة الدالة الجنائية مجرد توقيع الجزاء على الخطأ أو مجرد إعادة حق المعتدى عليه عن طريق خبراء تعويض يتمثل فى العقاب ؛ ولكن يستعاض عن ذلك بوسيلة عملية يدافع بها المجتمع عن نفسه ضد خطر الجريمة (عباس، ٢٠١٤، ١٤).

وتعد للشريعة الإسلامية رؤيتها الخاصة بالنسبه للعقوبة ونظام الدفاع الاجتماعى فأقرت عدم مسئولية الطفل تحت سن السابعة وكانت بالنسبه للقاصر الذي يزيد سنه عن السابعة ولم يبلغ الحلم تقرر تدابير لإعادة التربية خاصة مع طابع العقوبات علاوة على ذلك فقد وضعت الشريعة للراشد نظاماً إلى حد ما يمكن تسميته بالدفاع الاجتماعى (علام، ٢٠٠٢،٥١-٥٢).

وبالتالي يتضح أن مكاتب المراقبة الاجتماعية هى نسق منظم للخدمات الاجتماعية والمؤسسات تنشأ أساساً لمساعدة الأفراد والجماعات لكي يحققوا مستويات ملائمة من المعيشة والصحة بالإضافة إلى إشباع حاجاتهم وتوافق هذه الحاجات مع أهداف المجتمع(Edward,1976,687) .

أهداف الرعاية اللاحقة:

هي تمثل أحد أشكال الدفاع الاجتماعى التى تسعى لحماية المجتمع والكفاح ضد الجريمة فى إطار مجموعة من الأهداف تنحصر في: أهداف عامة تشمل أولاً **هدف إنسانى:** يتمثل فى حماية المجرمين والمنحرفين أنفسهم من أن يلفظوا ويرفضهم المجتمع ، وذلك من خلال إعادة تأهيلهم لكي يصبحوا

مواطنين صالحين فى المجتمع ، كما يهدف إلى تقديم العون والمساعدات المختلفة للنزيل وبطريقة علمية وفنية حتى يتمكن من تخطى الصعوبات التى تعترض طريقه وتكيفه وأداء دوره فى المجتمع ، كذلك يهدف الدفاع الاجتماعى إلى تهيئة فرص العمل الشريف للمفرج عنهم ولأفراد أسرتهم (خليل، ٢٠١١، ٢١٨) ، وثانياً **هدف اجتماعى:** يتمثل في الدفاع الاجتماعى فى مكافحة الإجرام بأسلوب علمى يتعامل مع الجريمة والمجرم معاً (غباري، ٢٠٠٥، ٢٤١) ، أما بالنسبة للأهداف الفرعية فتتمثل في: تأمين المجتمع ضد ظاهرة الجريمة والانحراف وآثارها من خلال الدراسات والبحوث التى تكشف أسباب الجريمة ووضع التدابير الخاصة بها للتصدى لها قبل حدوثها، وكذلك تفسير ظاهرة الجريمة فى المجتمع والتعرف على حجمها ومدى انتشارها وبحث العلاقة بين الجريمة وغيرها من الظواهر الاجتماعية، وتدريب المشتغلين بمجال الدفاع الاجتماعى لتنمية مهاراتهم وزيادة أدائهم فى تحقيق أهداف مجال الدفاع الاجتماعى (عباس، ٢٠١٤، ٢٩-٣٠) ، ورسم السياسة الإصلاحية فى مجال مواجهة الجريمة على أسس واقعية ودراسات اجتماعية ودراسات علمية وبيانات سليمة بما يوجه جهود مواجهة الجريمة والانحراف بتدابير وقائية وعلاجية وتربوية ملائمة، وتفسير ظاهرة الجريمة فى المجتمع والتعرف على حجمها ومدى انتشارها وخصائصها، وإلقاء الضوء على سياسة التشريع العقابى، وبحث العلاقة بين الانحراف وغيره من الظواهر الاجتماعية فى الظروف البيئية السائدة، ووضع برامج التربية الدينية والتوعية المناسبة التى تواجه الجريمة والانحراف ونشر الوعى بين كافة المواطنين، ووضع القواعد والأسس لتنفيذ السياسة العامة لرعاية الأحداث والبالغين من المتسولين ومدمنى المخدرات (شفيق، ٢٠٠٧، ٥٤-٥٥).

مكاتب المراقبة الاجتماعية والدور الاجتماعى والثقافى فى تقويم وإصلاح المجتمع:

يمثل الدور الاجتماعى والثقافى إحدى القطاعات الهامة فى مواجهة الجريمة وما تواجهه من تحديات وصعوبات نظراً للعمليات المعقدة التى يشهدها المجتمع من تغيير وتطور سريع فى قيمه ومبادئه وثقافته التى تسارع بأن تحل محل القيم والعادات المتوارثة داخل مجتمعنا، ويمثل هذا غزواً ثقافياً واجتماعياً، ولذلك أصبح من الضرورى العمل على حث جميع الجهات الاجتماعية والثقافية على تحمل المسئولية تجاه هذا الغزو الثقافى والاجتماعى المعولم والقيام بأدواره لتعزيز قيمنا وموروثاتنا الأخلاقية والاجتماعية (الجلاد، ٢٠٠٧، ٢٢).

كما أن مقومات النجاح فى التعامل الأمنى مع الجرائم المستحدثة هو الإعداد الأمنى الصحيح الذى يحقق توافر الكفاءات والاستعدادات والخطط لمواجهة السلوك الإجرامى والحد منه داخل المجتمع ، وذلك بوضع العديد من الخطوات التى تسمح بتنوع هذه الخطط فى الحد من الجريمة وتأهيل المجرم بشكل

أكثر فعالية ليصبح فرداً سوياً صالحاً داخل المجتمع سواء كان ذلك أثناء وجوده داخل المؤسسة العقابية أو بعد الإفراج عنه ليكون هناك إطاراً أمنياً فعالاً متمشياً مع ما فرضته هذه الأنماط الإجرامية من مخاطر على مجتمعاتنا(عباس، ١٩٥،٢٠١٤).

الخدمات والبرامج التى تقدمها مؤسسات رعاية الأحداث:

تقوم مؤسسات رعاية الأحداث بتقديم مجموعة من الخدمات والبرامج للأحداث المودعين بها وذلك كما يلي:

البرامج الرياضية: ومنها كرة القدم، كرة السلة، كرة الطائرة؛ حيث يقسم الأبناء إلى مجموعات من الفرق وتنظيم المباريات بينهما ولا مانع من إجراء مسابقات رياضية بين الأبناء وفرق أخرى من خارج المؤسسة.

البرامج الترفيهية: منها حفلات موسيقية ومسرحية ورحلات ومعسكرات.

البرامج الدينية: تقدم للأحداث فى المؤسسات الإيداعية بعض البرامج الدينية عن طريق وعاظ ومتخصصون يقومون بإرشادهم دينياً، كما توفر الكتب الدينية فى المؤسسة.

برامج التدريب المهنى: فى كل مؤسسة توجد بعض الورش المختلفة مثل النجارة، والحدادة والخراطة والبرادة والجلود والسجاد والكليم، كما توجد فى مؤسسات البنات ورش التفصيل والخياطة والتريكو والتدبير المنزلى ويوزع الأحداث فى المؤسسات على هذه الورش حسب استعدادهم وميولهم للتدريب عليها حتى يستطيع الحدث الاعتماد على نفسه بعد تخرجه للمجتمع الخارجي (رمضان، ٢٠١٣، ٢٩٦).

ومما سبق يمكن استخلاص دور مكاتب المراقبة الاجتماعية في تحسين برامج الرعاية اللاحقة فيما يلي:

تعد مكاتب المراقبة الاجتماعية تتبع قطاع الشئون الاجتماعية تحت رعاية قطاع الرعاية الاجتماعية، وتعد مكاتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة جهاز اجتماعى متخصص فى رعاية الأحداث المعرضين للإنحراف والمنحرفين فى بيئاتهم الطبيعية، وهي تستهدف رعاية الأحداث، ووفقا للشروط والأحكام للائحة النموذجية المنظمة لعمل مكاتب المراقبة الاجتماعية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥. فإن اجراءات الحصول على الخدمة تتطلب: إجراء البحوث الشامله للأحداث قبل تقديمهم للمحاكمة ، وتقديم الخدمات المختلفة التى تعمل على علاج الأحداث المحكوم عليهم بأحد تدابير المراقبة الاجتماعية المنصوص عليها فى اللائحة ، وتتمثل أنواع التدابير في :(التوبيخ ، التسليم ، الإلحاق بالتدريب والتأهيل ، الإلزام بواجبات معينة ، الاختبار القضائى ، العمل للمنفعة العامه بما لا يضر بصحة الطفل أو نفسيته ، الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة ،

الإيداع فى احدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية) ، أما فيما يخص الرعاية اللاحقة للأحداث فهي بعد انتهاء مدد التدابير والعقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣١ لسنه ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وهى تدبير اختيارى يتم الاتفاق مع الحدث أو أسرته وتحدد مدته طبقاً لما يسفر عنه البحث الاجتماعى لظروف كل حاله ، ومراعاة العمل على تحقيق الأهداف الوقائية : (إجراء الدراسات العلمية لظاهرة الانحراف ، التعاون مع مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية ، التعاون مع مكاتب العمل ومجالات التشغيل فى البيئة ، التعاون مع أجهزة وزارة الداخلية فى دراسة حالات الخطورة الاجتماعية والعمل على التغلب على المشكلات المسببة لانحراف الصغار أو تعرضهم للانحراف (الموقع الالكتروني لوزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٣).

ثانياً: الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها:

دراسة (الدفاعي. العادلي، ١٩٨٩) : استهدفت الدراسة تقويم الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين المطلق سراحهم من مدراسة التأهيل، وقد توصلت إلى توثيق العلاقة الأسرية بين الأحداث وأسرهم، ومتابعة سير الأحداث وأسرهم، وإعادة العلاقة المقطوعة بين الأحداث وأسرهم، ومساعدة الأحداث علي مواصلة دراستهم، والحاجة إلى إسكان الأحداث المطلق سراحهم فاقدي الرعاية الأسرية في دور الدولة والمساعدة على الحصول على عمل ومتابعتهم، وأوصت الدراسة بالاهتمام ببرامج الارشاد النفسي والاجتماعي والتعرف على مشكلاتهم النفسية والاجتماعية.

دراسة (علي. السلمي، ٢٠٠٣): توصلت بعض نتائجها إلى أنه من أهم الصعوبات التي تقف أمام الأخصائيين الاجتماعيين في أدائهم المهني لرعاية للأحداث، ترجع إلي قلة عددهم، وقصور في إعدادهم المهني، وقلة الخبرة لدي البعض، وقلة الحوافز والإمكانات.

دراسة (Allison,2007) : توصلت نتائجها إلي أن مؤهلات الأخصائيين الاجتماعيين الخاصة بعملهم كخبراء بمحاكم الأحداث والتي تتطلب فحص حالات الأحداث ودراستها والإدلاء بآرائهم كأخصائيين اجتماعيين في تقاريرهم التي تقدم للمحكمة ذات أهمية بالغة تفيد في تخطي كثير من الصعوبات المهنية التي تظهر الحقائق الواقعية للجرائم وأسبابها.

دراسة (Burry,2008): أظهرت نتائجها أن دور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع الأطفال وأسرهم، وخلفية الظروف الاجتماعية لعينة من (٤٩) من الأطفال الذكور والتي تقع أعمارهم ما بين (١٣- ١٧) سنة في منطقة محلية بإنجلترا ، وأيضا (٤٩) أخصائي اجتماعي، قد أشارت إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه الممارسة المهنية مع الأحداث تمثل عقبه أمام النظام القضائي للأحداث تمثلت في: الخلفيات الاجتماعية للأسر، والظروف الاجتماعية التي مرت بها هذه الأسر مع أطفالها،

وسوء معاملة الأسرة لأطفالها، وانخفاض المستوي الاقتصادي والاجتماعي للحي، والفقر، والمشكلات الصحية.

دراسة (السمالوطي. عويس ،٢٠٠٨): أظهرت في نتائجها التي تمت لتقييم أداء العاملين بدور التربية بالجيزة أن هناك احتياجات لتحسين الأداء المهني، ومن أهم هذه الاحتياجات: الحاجة إلى تعديل بعض التشريعات المنظمة للعمل، والحاجة إلى الاهتمام بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين، ونقص المكافأت والحوافز، وضعف الإمكانات، ونقص عدد الأخصائيين الاجتماعيين.

دراسة (Nicloe,2007): تناولت اختلافات النوع في عوامل التعرض للخطر والحماية في عودة الأحداث للانحراف ؛ إلا أن المراقبون الاجتماعيون والقضاة بمحاكم الأحداث دائما ما يستخدمون الغياب والحضور لمختلف العوامل المعروفة جيداً والمتصلة بتعرض الحدث للخطر أو الحماية، لكي يصدروا قرارات وتدابير لا تحدث احتمالات عودتهم للانحراف والجريمة، والغرض الأساسي من هذه الدراسة هو أن تقرر كيف أن تكرار عوامل الخطر والحماية لمن سنهم (١٩) سنة والتي ظهرت في (١٠٠) من الذكور ومثلهم من الإناث للأحداث المنحرفين الذين تم عودهم للانحراف والجريمة.

دراسة (عامر ،٢٠٠٩): فقد توصلت إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مكاتب المراقبة الاجتماعية للأحداث متعددة ومتنوعة ومن أهمها: قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين، وقلة وجود دورات تدريبية منتظمة، وضعف الوعي بالعمل الفريقي، وضعف العائد المادي للأخصائيين الاجتماعيين، وقلة وجود الحوافز المادية والمعنوية التي تقدم للأخصائيين الاجتماعيين، وإعطاء عناوين مضللة، وافتقاد تعاون الحدث مع الأخصائيين الاجتماعيين، ووجود صعوبة في الظروف الأسرية المحيطة بالحدث، وافتقاد وعي البعض بدور الجمعية في مجال رعاية الأحداث، وضعف الإمكانيات المادية للجمعية التي تخصص لمكاتب المراقبة الاجتماعية، والاهتمام بالجوانب الإدارية على حساب الجوانب المهنية، والتقييم غير الموضوعي لأداء الأخصائيين الاجتماعيين، وتضارب القرارات المنظمة للعمل بين الجهة الإدارية والجمعية المعنية.

دراسة (الشمري ،٢٠١٥): استهدفت البحث تحديد دور الخدمة الاجتماعية في التعديل السلوكي بمجال الأحداث الجانحين، وفى ضوء نتائج أوصت الدراسة بتأهيل الأخصائيين العاملين في مجال رعاية الأحداث المنحرفين من خلال التالي: إقامة دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين تسهم في كيفية استخدام برامج التدخل المهني مع الأحداث المنحرفين، وعقد مناقشات جماعية من خلال خبراء ومتخصصين في مجال رعاية الأحداث المنحرفين، وعمل ندوات ومؤتمرات للاطلاع على الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمة الاجتماعية عند التعامل مع الأحداث المنحرفين، وتوفير الدعم الكافي لبرامج نشاط رعاية الأحداث المنحرفين في ادارة التوعية والارشاد بدولة الكويت، والاهتمام ببرامج الرعاية

اللاحقة تجنباً لحدوث انتكاسة بعد الخروج من المؤسسة، والعمل علي البعد عن العنف في التعامل مع الحدث المنحرف وتوفير الجو النفسي والاجتماعي المناسب داخل المؤسسات، وضرورة الشراكة بين مؤسسات رعاية الأحداث ومؤسسات المجتمع المدني حتى لا يكون الحدث منعزل عن المجتمع، واقترح في البحث زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمجال رعاية الأحداث الجانحين بإدارة التوعية والإرشاد بوزارة الشئون والعمل بدولة الكويت مع تطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات رعاية الأحداث الجانحين بدولة الكويت ، وانشاء مدارس فنية مخصصة للأحداث الجانحين لتعليم بعض المهارات والمهن الفنية، وانشاء وحدة متخصصة بوزارة الشئون والعمل بدولة الكويت لخدمة الأحداث الجانحين وأولياء أمورهم، وانشاء قسم للرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين بوزارة الشئون والعمل بدولة الكويت للحد من الانتكاسة بعد الخروج من المؤسسة.

دراسة (بودان. ديلي، ٢٠١٦): أوضحت أن الرعاية اللاحقة أسلوباً تكميلياً من أساليب المعاملة التقويمية للحدث المنحرف المفرج عنه، لأنها تقوم بمساعدته على تحقيق تكيفه النفسي والاجتماعي أو استعادته مرة أخرى، وتجعله يتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تعترض حياته الاجتماعية، النفسية، التعليمية، المهنية، وقد استهدف الدراسة التعرف على دور الرعاية اللاحقة المقدمة للحدث المنحرف المفرج عنه في تحقيق اندماجه الاجتماعي من خلال الخدمات والبرامج التي تقدم له اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على واقع الرعاية اللاحقة وتحليل دورها في تحقيق الاندماج الاجتماعي للحدث المنحرف المفرج عنه، عبر استقراء بعض الدراسات النظرية واستنطاق بعض النصوص القانونية، ولقد كشفت الدراسة على جملة من النتائج أهمها: أن الرعاية اللاحقة للحدث المفرج عنه استكمال للمعاملة التقويمية لسلوك الحدث المنحرف بعد الإفراج عنه، ولضمان تحقيق أهدافها المتمثلة في استعادة الحدث لثقته بنفسه وبأسرته وبمجتمعه ككل، وانخراطه في الحياة الاجتماعية الطبيعية بالعيش في أسرة، ومتابعة الدراسة في مدرسة أو متابعة تكوين مهني أو حرفي في مركز أو ورشة، وأنه لا بد أن تقوم على خطط وبرامج مدروسة يوكل تنفيذها لهيئات مجتمعية وحكومية مؤهلة.

دراسة (سلمان. الشديفات ،٢٠٢٠): هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية، والتعرف على دور برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور التربية والتأهيل للأحداث في الحد من الجنوح ، حيث تكون مجتمع الدراسة من كل الأحداث الجانحين (الموقوفين والمحكومين) في برامج الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في قصبة إربد والبالغ عددهم (٨١) مفردة، وتم إعداد استبانة مكونة من مجالين المجال الأول: تناول اتجاهات الأحداث الجانحين نحو الرعاية الاجتماعية وتكون من خمسة عشر فقرة ، أما المجال الثاني: تناول درو الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور التربية وتأهيل الأحداث في الحد من جنوح الأحداث وتكون من إحدى عشر فقرة، ووزعت على عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، وبهذا تكونت من (٥٥) حدث، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أبررها: أن هناك اتجاهات محايدة لدى الأحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية، ووجود دور مرتفع لبرامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية وتأهيل الأحداث في الحد من جنوح الأحداث، وأوصت الدراسة بتوصيات عديدة أبرزها: حث الأحداث على الاشتراك بدورات تدريبية تساعدهم في صقل مهاراتهم للمساهمة في زيادة شعورهم بالإنجاز ورفع تقديرهم لذواتهم.

دراسة (كوثر. عبدالعزيز ، ٢٠٢٢) أظهرت في محتوها ونتائجها أن الرعاية اللاحقة تعتبر أسلوبا تكميلياً من أساليب المعاملة التقويمية للحدث المنحرف المفرج عنه، لأنها تقوم بمساعدته على تحقيق تكيفه النفسي والاجتماعي أو استعادته مرة أخرى، وتجعله يتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تعترض حياته الاجتماعية، النفسية، التعليمية، المهنية ؛ ونظراً لأهمية الرعاية اللاحقة ودورها في تحقيق الاندماج الاجتماعي للحدث المفرج عنه نجد المشرع الجزائري قد نص عليها في بعض النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الطفل، وعلى رأسها القانون رقم (١٥-١٢) المتعلق بحماية الطفل، إلا أن كثيرا من تلك الأحكام غير معمول بها على أرض الواقع، وهذا ما جعل الحدث المنحرف يجد صعوبة في تحقيق تكيفه الاجتماعي والنفسي بعد الإفراج عنه، ويواجه عراقيل في مختلف جوانب حياته بسبب عدم متابعته ورعايته بعد الافراج عنه، وعليه هدف البحث إلى التعرف على دور الرعاية اللاحقة المقدمة للحدث المنحرف المفرج عنه في تحقيق اندماجه الاجتماعي من خلال الخدمات والبرامج التي تقدم له، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، مع استقراء بعض الدراسات النظرية واستنطاق بعض النصوص القانونية. ولقد كشفت النتائج أن الرعاية اللاحقة للحدث المفرج عنه استكمال للمعاملة التقويمية لسلوك الحدث المنحرف بعد الإفراج عنه، ولضمان تحقيق أهدافها المتمثلة في استعادة الحدث لثقته بنفسه وبأسرته وبمجتمعه ككل، وانخراطه في الحياة الاجتماعية الطبيعية، بالعيش في أسرة،

ومتابعة الدراسة في مدرسة أو متابعة تكوين مهني أو حرفي في مركز أو ورشة، لا بد أن تقوم على خطط وبرامج مدروسة يوكل تنفيذها لهيئات مجتمعية وحكومية مؤهلة.

تحليل الدراسات التي تم الرجوع إليها:

إنه بالرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة للاستفادة من نتائجها والأخذ بتوصيتها في بناء التصور المقترح للبحث من أجل تحسين أداء عمل مكاتب المراقبة الاجتماعية لبرامج الرعاية اللاحقة، قد تم مراعاة التركيز علي إحدي الفئات التي تنال هذه الرعاية وهى فئة الأحداث كنموذج واقعي في أي مجتمع، مع مراعاة محدودية البحث، وبناءً على ذلك أظهر تحليل الدراسات السابقة أن عملية التحسين مرتبطة بعمليات التقييم والتقويم بصفة مستمرة، وأنه لابد من إجرائها كل فترة للتحقق من الأهداف المقدمة بالمؤسسات سواء أثناء فترة العقوبة أو حتى في الرعاية اللاحقة التي تشرف عليها مكاتب المراقبة، كما أظهر تحليل النتائج أن التركيز في فترة الرعاية اللاحقة لا يتم على الحدث وحده كنسق ؛ بل يتم بصورة شاملة مثل : رعاية الأسرة ومراعاة ظروف المجتمع المحيط به حتى لا يحدث انتكاسه وعودة للجريمة مرة أخري، وكذلك الاهتمام بالجوانب الصحية والاقتصادية والتعليمية والتدريبية وتوفير العمل والمسكن الملائم... وبالنسبة للأداء المهني فقد أظهرت الدراسات أنه كلما كان الأخصائيين الاجتماعيين يتمتعون بأداء مهني جيد ومستوي عالى من المهارة كلما أفاد ذلك في إعطاء صورة واقعية للقضاه في أحكامهم وساهم في توفير رعاية أثناء العقوبة أو الرعاية اللاحقة بصورة مرضية، كما أظهرت النتائج أن الفقر وسوء المعاملة الأسرية من الأسباب الرئيسة في وقوع الجريمة والعودة إليها مرة أخري بعد التأهيل، كما أوضحت النتائج أن متغير النوع (ذكور، إناث) لا يختلف كثيراً في عودتهم للجريمة ؛ اذا لم تتوافر عوامل السلامة والرعاية اللاحقة المناسبة ، وأنه يوجد حاجة فعلية لزيادة مكاتب المراقبة الاجتماعية واعادة النظر للتشريعات وتذليل الصعوبات التي تواجه الحدث بعد قضاء العقوبة من خلال التدريب والتأهيل والمساعدة في فرص العمل حتى يحدث اندماج حقيقي مع المجتمع ويتقبله ، وقد أكد كل من (كوثر، عبدالعزيز ، ٢٠٢٢) أن برامج الرعاية اللاحقة للأحداث لابد أن تقوم على تخطيط مسبق مدروس يوافق احتياجات الواقع والذي يتم من خلال الهيئات والمنظمات سواء حكومية أو أهلية متخصصة ومؤهله لهذا العمل.

ثالثاً: تحديد مشكلة البحث:

يتضح من الإطار النظري والدراسات السابقة كدراسة (علي، السلمي، ٢٠٠٣)، (السمالوطي، عويس ،٢٠٠٨)، (عامر ،٢٠٠٩) باتفاق بين نتائجهم بأنه يوجد صعوبات تواجه مكاتب المراقبة

الاجتماعة منها نقص المعلومات وضعف الأداء المهني وتضارب بعض القرارات ونقص الموارد، كما ركزت دراسة (الشمري،٢٠١٥) على الاهتمام بدور الاخصائي في تعديل السلوك الانحرافي والذي يتطلب مستوي عالى من الكفاءة، وقد أكدت دراسة (بودان. ديلي، ٢٠١٦)، (سلمان. الشديفات ، ٢٠٢٠) بضرورة الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية في تأهيل الأحداث وأكدت التوصيات بضرورة تحسين أساليب العمل مع تقييم الأداء المنهي للحد من عودة المنحرف للجريمة مرة أخري، وبذلك يتضح أن الرعاية اللاحقة تمثل خدمات مطلوبه بعد انقضاء العقوبة للحد من انتكاسة الحدث بعد خروجه وعودته للانحراف والجريمة مرة أخري ، وبناء على ذلك فإن البحث اعتمد على إحدي طرق الخدمة الاجتماعية وهى طريقة تنظيم المجتمع التي تعمل على مستوي العمل التنظيمي داخلياً وخارجياً لتحقيق أهداف المؤسسة المبتغاه اعتماداًعلى الموجهات النظرية والنماذج العلمية لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الحدث ، وفى ضوء ذلك تبلورت مشكلة البحث في التوصل إلي تقديم تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية.

رابعاً: أهمية البحث:

أ- أهمية البحث لمكاتب المراقبة الاجتماعية:

- المساهمة في توافر قدر من المعلومات والمفاهيم التي توضح للمكاتب متطلبات العصر الحالي متطلبات الرعاية اللاحقة.
- وجود تصور ممكن أن يفيد في تحسين الدور المهني الذي تقوم به.
- قد تستفيد مكاتب المراقبة الاجتماعية والجهات المعنية ببرامج الرعاية اللاحقة من نتائج البحث في معرفة أوجه القصور التي تعترض نجاح هذه البرامج وسبل التغلب عليها .

ب- أهمية البحث للأخصائيين الاجتماعيين:

- توضيح أوجه القصور التي تسبب انتكاسات في رجوع الحدث للجريمة من خلال نتائج الأبحاث السابقة.
- تبصير الأخصائيين الاجتماعيين بواقع الرعاية اللاحقة وأهمية تحسينها.
- ترجع إلى حدود علم الباحثة بوجود حداثة ومتطلبات معاصرة تحتاج إلى تدعيم أعمال مكاتب المراقبة الاجتماعية للقيام بدوره المهني، وهو ما يتطلب إجراء مزيد من البحوث والدراسات.

ج-أهمية البحث للمفرج عنهم من المستفيدين من الخدمات:

- التعرف على احتياجات المستفيدين من الأحداث ومن يتولى رعايتهم.
- تقديم رؤية للمستفيدين بنوعية الخدمات التي تقدم في مرحلة الرعاية اللاحقة وكيفة الاستفادة منها.
- قد يسهم البحث في توجيه المزيد من الاهتمام من قبل المتخصصين على تقديم تصوراتهم ومعالجتهم التي تفيد في تحسين مستوي خدمات الرعاية اللاحقة من أجل منع الانتكاسة .

د-أهمية البحث المجتمعية:

- زيادة معدلات الجريمة وتغير طبيعتها ووسائلها بسبب التقدمات التكنولوجية التي تستخدم بصورة خاطئة.

-التزويد المعرفي بالتطورات المجتمعية التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية أثناء تقديمها للرعاية اللاحقة للفئات المختلفة.

- تطور أساليب الجريمة وظهور مسميات مجتمعية للانحراف.

هـ – أهمية البحث بالنسبة للتخصص والمتمثل في طريقة تنظيم المجتمع:

- ضرورة المساهمة العلمية المستمرة في تقديم النتائج العلمية للدراسات والأبحاث التي يمكن أن تساهم في تحسين برامج الرعاية اللاحقة.

- التعرف على جهود المتخصصين في معالجة المشكلات التي تواجه الدور المهني الذي يقوم به مكتب المراقبة الاجتماعية.

- المساهمة بصورة متخصصة في حدود علم الباحثة بتصور مقترح قد يفيد في تحسين الدور المهني لمكاتب المراقبة الاجتماعية.

- التعرف على واقع برامج الرعاية اللاحقة وأسباب بعض الانتكاسات وتفعيل دور الخدمة الاجتماعية بشكل واقعي.
- تبصير مصممي البرامج الاجتماعية بالإجراءات اللازمة لتحقيق مزيد من تفعيل هذه الخدمات بالتنسيق مع المؤسسات المحيطة.

خامساً: أهداف البحث:

الهدف الرئيس للبحث: التوصل إلى تقديم تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية؟ والذي يتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد مستوي الرضا عن برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية.

٢- تحديد الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية.

٣- التعرف على المقترحات التي يمكن الأخذ بها مستقبلاً في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية.

سادساً: تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيس للبحث: ما التصور المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية؟ والذي يتفرع منه التساؤلات التالية:

١- ما مستوي الرضا عن برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية ؟.

٢- ما الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية ؟.

٣- ما المقترحات التي يمكن الأخذ بها مستقبلاً في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية؟.

سابعاً: مفاهيم البحث:

مفهوم المراقبة الاجتماعية: هي مكون أساسي من نظام العدالة الاجتماعية للأحداث، وهي الحد من حرية الحدث المذنب مع تجنب تكاليف الحبس، ويتبع الإجراءات القانونية للمذنب مسئولي محكمة الأحداث وفي مقدمتهم الأخصائيين الاجتماعيين، والمذنب قد يعطي فترة مراقبة مدة من عدة أشهر إلى عدة سنوات وأيضاً تشير فترة المراقبة إلى فترة الملاحظة التي تتبع الإفراج عن المذنب من المؤسسة العقابية (الإصلاحية) وأن الحدث تحت المراقبة تحت مخاطرة عقوبة أخرى إذ خرق القانون أو شروط المراقبة وتعرف البرامج التي تقدم للأحداث في فترة المراقبة الاجتماعية باسم الرعاية اللاحقة (Jeffreya,2008,416-423) .

كما تعرف المراقبة الاجتماعية: بأنها نظام لعلاج الأحداث المنحرفين الخارجين عن القانون توصي به المحكمة حيث يعيش المنحرف في بيئته الطبيعية(أسرته) مستمتعا بحريته الاجتماعية إلى حد كبير، ولكنه يكون خلال فترة الأشراف تحت الملاحظة ورعاية ممثل محكمة الأحداث وهو ضابط المراقبة أو الأخصائي الاجتماعي، فإذا أحسن سلوكه أثناء هذه المدة أعفي من العقوبة، وإذ أرتكب جرماً أخر أو أخل بشروط المراقبة وقعت عليه عقوبة الجرم الأولي (بدوي، ١٩٩٣، ٢٣٧).

مفهوم الحدث لغوياً: الصغير في السن (معجم الوجيز، ٢٠٠٥، ١٣٨).

مفهوم الحدث: يشير مصطلح الحدث من الناحية الزمنية إلى عمر يتراوح ما بين ستة سنوات إلى عشرة سنوات كحد أدني وإلي عمر يتراوح ما بين ستة عشر سنة إلى واحد وعشرين سنة في حده الأعلى، وينظر لهذه الفترة بصفة خاصة من الناحية الاجتماعية على أنها تشتمل على سن العمر الذي يطلق عليه الطفولة والمراهقة، ويشير المصطلح من الناحية الوظيفية إلى الخصائص والإمكانيات والمسئولية الفردية التي تفوق مرحلة الطفولة ولكنها أقل من مرحلة النضج (غيث، ١٩٩٦، ٢٥٦).

مفهوم مكاتب المراقبة الاجتماعية للأحداث: هي إحدى الخدمات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي تحت إشراف إدارة الدفاع الاجتماعي في كل محافظة وينشأ في عواصم المحافظات ويقوم المكتب بما يلي:

-بحث دقيق وشامل لحالة كل حدث يتم القبض عليه، ودراسة البيئة التي يعيش فيها دراسة مستفيضة تبين الدوافع المختلفة لانحراف الحدث حتى يمكن لنيابة الأحداث التصرف إما بإطلاق صراح الحدث لعدم ثبوت الأدلة أو لعدم كفايتها، أو الأمر بتسليم الحدث إلى أبويه أو أحد أفراد أسرته أو الأمر بإيداع الحدث بدار الملاحظة للحجز المؤقت لحين تقديمه للمحاكمة، وعادة ما يكون ذلك في الجرائم الكبيرة كجرائم القتل أو الاتجار بالمخدرات أو الانضمام لعصابة من عصابات الأحداث أو في حالة التشرد وعدم وجود مأوي للطفل.

- كما يقوم المكتب بأعمال المراقبة الاجتماعية للأحداث التي يحكم عليهم بأحد التدابير الواردة في القانون (قانون الطفل ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨) مثل الالتحاق بمركز تدريب أو مؤسسة معينة أو تسليمه لأسرته ووضعه تحت المراقبة الاجتماعية وفي هذه الحالة يكون من أعمال المكتب مساعدة الحدث وأسرته على تنفيذ هذه التدابير وبذل الجهود لمعالجة مشكلة الحدث في بيئته سواء كانت البيئة هي الأسرة الطبيعية أو أسرة بديلة على ألا تقل مدة المراقبة عن سنة ويجوز أن تزيد وفي حالة انحراف محكمة الأحدث بطلب إعادة النظر في حالة الحدث خاصة إذا ثبت أن المراقبة الاجتماعية لا تجدي مع الطفل وأنه في حاجة إلى وضعه في مؤسسة إيداع (السكري، ٢٠٠٠، ٤٩٧-٤٩٨).

-تتعاون مكاتب المراقبة الاجتماعية في تنفيذ إجراءات عملها مع المؤسسات والأجهزة التالية: مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في دراسة حالات تكرار الغياب عن المدرسة أو حالات الفصل منها ، وتتعاون مكاتب المراقبة الاجتماعية مع أخصائي الخدمة الاجتماعية المدرسية في إعطاء طلاب المدارس وأسرهم من الخدمات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي، والتعاون مع مكاتب العمل ومكاتب التشغيل في البيئة لحل مشكلات التوافق المهني، وفتح مجالات لتشغيل الأحداث كجهود وقائية،

والتعاون مع أجهزة وزارة الداخلية في دراسة حالات الخطورة الاجتماعية والعمل على التغلب على المشكلات المسببة لانحراف الصغار أو تعرضهم للانحراف .

-**مفهوم الرعاية اللاحقة:** هي العمل المكمل لعلاج الخدمات في المؤسسة، وهدفها مكافحة ظاهرة العودة إلى الانحراف وهي الوسيلة العملية لتوجيهه وإرشاده ومساعدته بعد الإفراج عنه وسد احتياجاته ومعاونته على الاستقرار في حياته والاندماج والتكييف مع المجتمع، وتقوم مؤسسات الإيداع قبل خروج الحدث منها بإخطار مكتب المراقبة الاجتماعية الواقع في نطاق سكنه بملخص عن الحالة التي يتبعها وإرشادها لاستكمال العلاج المؤسسي (علي، ٢٠٠٥، ٣٥٢- ٣٥٣).

ثامناً: الموجه الرئيس للبحث (نظرية المنظمات):

تتضمن هذه النظرية أن المنظمة وحدة خدمية ينشئها المجتمع لاشباع حاجات أفراده المتعددة والمتطورة فهى بناء مقصود لتحقيق أهداف محددة تعتمد على: عنصر بشرى متخصص ذو خبرة وكفاءة، وعنصر مادي يتجسد فى مبانى ومعدات وأجهزة، وعنصر قيمى مبنى على معايير قياسية، وتحديد طريقة وأسلوب للتحكم فى السلوك غير السوي، وتؤكد هذه النظرية على أن أهمية المنظمات تكمن فى إشباعها لأنواع عديدة من الاحتياجات، منها احتياجات اجتماعية، نفسية، اقتصادية .... وغيرها (الجعط، ٢٠٠٩، ٢٦).

ولأن طريقة تنظيم المجتمع تعتمد فى تحقيق الهدف الاستراتيجى لها من خلال المساهمة فى تحسين أحوال المجتمع عن طريق إحداث تغيير اجتماعى مقصود، وعلى ممارستها المهنية من خلال منظمات متنوعة يتم عن طريقها ترجمة هذا الهدف إلى واقع أو مساهمة فعلية فى تنمية المجتمع وتطوره ؛ لذا تهتم هذه الطريقة بدراسة وتحليل المنظمات، حيث إنها تهتم بالتركيز على: فهم طبيعة المنظمات وأهدافها، والتعرف على أهم المشكلات التى تواجه المنظمات وأساليب مواجهتها، والاستفادة من المنظمات كأداة للتأثير فى سلوك الأفراد بالمنظمة وتوجيهها للجوانب الإيجابية (محمد،٢٠٠٣، ٣٢).

دور طريقة تنظيم المجتمع فى تحقيق التكامل والتعاون بين المنظمات:

يتمثل الهدف العام لطريقة تنظيم المجتمع فى المساهمة فى تحسين أحوال المجتمعات وتحسين مستوي أداء المؤسسات بما يحقق إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم أى مساعدتهم على تحقيق أهدافهم، وفى هذا البحث تم الأخذ بهذه النظرية من أجل أن يكون دور مكاتب المراقبة الاجتماعية فعال ومنظم في تعامله مع الأفراد الذين ينالون خدمات الرعاية اللاحقة سواء من المكاتب أو من خلال الاستفادة من المؤسسات والمنظمات المجتمعية بحيث لا يحدث ازدواج أو تكرار في الخدمات وتحقيق دمج مجتمعي يشعر به الأفراد المفرج عنهم عند وجود تنوع في الخدمات المجتمعية ، وذلك لتحقق إثارة الوعي وتنوير

الرأى العام بمشكلات من ينالون رعاية لاحقة ويحدث تعديل وتغيير فى الاتجاهات نحوهم كحسن الظن ومشاركتهم في الأعمال لتحقيق تنمية روح الولاء والانتماء والتماسك والتعاون والترابط داخل المجتمع (بدوي،٢٠٠٤، ٤٣-٤٤).

تاسعاً: الإجراءات المنهجية للبحث:

١-**نوع البحث:** تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تعتمد على دراسة الحالة لإحدي المكاتب التي تتولي تقديم الرعاية اللاحقة.

٢-**منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي ودراسة الحالة، وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة في هيئة أرقام مدونة في جداول ورسومات بيانية يمكن من خلالها توضيح نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها.

٣- **أدوات الدراسة:** استبانة بعنوان التعرف علي مستوي الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية (مطبقة على العاملين والمستفيدين).

٤-التحقق من إجراءات الصدق والثبات لأداة البحث كما يلي:

تم القيام بمجموعة من الخطوات والاجراءات المنهجية لإعداد الاستبانة وصياغتها من خلال: الاطلاع على الكتابات العلمية المتخصصة في موضوع البحث الحالي أو ذات الصلة للتعرف على كيفية بناء الأدوات، والاطلاع على الدراسات السابقة والإطار النظري وذلك للمساعدة في صياغة أداة البحث بصورة من خلالها يمكن تحقيق أهداف البحث.

- **صدق المحتوي للمحكمين:** تم عرض الاستبانة بصورتها المبدئية على بعض السادة المحكمين والبالغ عددهم (٥) محكمين ، وذلك بهدف التحقق من صدق المحتوي للأبعاد والعبارات داخل محاورها، وذلك بعد الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (٠.٨٠)، وللتحقق أيضاً من مدى ارتباط وترتيب كل عبارة ببعدها داخل محورها، ومدى سلامة صياغتها اللغوية، مع تغيير أو حذف أي عبارة يرونها، وفى ضوء التغذية الراجعة من السادة المحكمين، تم حساب نسبة الاتفاق لمدى ارتباط العبارات بمحورها وأبعادها، حيث تم إجراء التعديلات المطلوبة وتم الإبقاء على العبارات التي لم تقل نسبة اتفاقها عن (٨٠%)، وبناءً على ذلك تم التحقق من ثبات أداتي الدراسة كما يلي:

- **ثبات أداة الدراسة:** يشير ثبات الأداة إلى استقرار الاختبار؛ إذا تم تطبيق الاستمارة أكثر من مرة بمعنى أننا نحصل على درجات متساوية أو متقاربة، وذلك عند التطبيق تحت ظروف متشابه وعلى فترات مختلفة، وقد تم القيام بعمل اختبار على عينة عشوائية مع مراعاة استبعادهم في التطبيق النهائي، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على معامل ثبات الفا كرونباخ والتي تطبق لمرة واحدة علما بأن عدد المحاور

التي تضمنتها الاستبانة تبلغ (٣) محاور ويندرج تحت كل محور (١٠) عبارات، وبعد تطبيق الاستبانة على عدد (١٠) مفرادات من العاملين وبعض الفئات التي تنال رعاية لاحقة، قد جاءت النتائج وفقا لمردو الاستجابات بقيمة (٠.٨٣%) وهى قيمة ثبات قوية يمكن الاعتماد عليها لاستخراج النتائج النهائية.

٥-مجالات البحث:

أ-المجال المكاني: مؤسسة الشباب بعين شمس بالقاهرة.

ب-المجال البشري: تضمن جميع العاملين بعض المستفيدين في المؤسسة المحددة بالمجال المكاني (كدراسة حالة) حيث بلغ عدد العاملين المشاركين في الاستجابات (١٢) مفردة، وبلغت عينة المستفيدين ممن ينالون رعاية لاحقة بالمؤسسة (٢٢) مفردة ، وقد تم وضع بعض الشروط في العينة وهي : أنهم يجيدون القراءة والكتابة، لديهم الرغبة في المشاركة في إجراء البحث ، وجود تنوع في الاستجابات من الذكور والإناث.

ج-المجال الزمني: وهي الفترة التي استغرقتها جمع البيانات حتى تطبيق أدوات الدراسة واستخراج النتائج النهائية وهي من الفترة ١٥/ ١١/٢٠٢٣ م حتى ٣٠/ ١٢ /٢٠٢٣ م.

د-الأساليب الإحصائية: تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية اعتماداً على الطريقة اليدوية مع استخدام برنامج Excel وبرنامج SPSS V19.

عاشراً: النتائج الديموجرافية لمجتمع البحث والعينة:

جدول رقم (١)

يوضح متغير النوع للعاملين

المتغير	التكرار	%
ذكر	٧	**%٥٨.٣٣**
أنثي	٥	**%٤١.٦٧**
المجموع	١٢	**% ١٠٠**

يتضح من خلال الجدول رقم(١) والذي يبين متغير النوع للعاملين أن أغلبها من فئة الذكور بنسبة (٥٨.٣٣%) مقابل (٤١.٦٧%) من فئة الإناث، ويبين ذلك تنوع الاستجابات وأنها غير مقتصرة على متغير واحد في النوع البشري، وأنه أيضا يتوافر تنوع في العاملة للتعامل مع المستفيدين ومن تتم مراقبتهم سواء من أحداث ذكور أو إناث يتلقون رعاية لاحقة.

جدول رقم (٢)

يوضح متغير النوع للمستفيدين من الرعاية اللاحقة

المتغير	التكرار	%
ذكر	١٨	%٨١.٨٢
أنثي	٤	%١٨.١٨
المجموع	٢٢	% ١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم(٢) والذي يبين متغير النوع للمستفيدين من الرعاية اللاحقة أن أغلبها من فئة الذكور بنسبة (٨١.٨٢%) مقابل (١٨.١٨%) من فئة الإناث، ويبين ذلك أنه يوجد تنوع في برامج الرعاية لكي تتناسب مع متغير النوع.

جدول رقم (٣)

يوضح الخبرة العملية للعاملين بالمؤسسة

العبارة	التكرار	%
أقل من ٣ سنوات	٢	%١٦.٦٧
من٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات	٣	%٢٥
من٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات	٥	%٤١.٦٧
أكثر من ٩ سنوات	٢	%١٦.٦٧
المجموع	١٢	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم(٣) والذي يبين متغير الخبرة للعاملين بالمؤسسة أن أغلبها من٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات بنسبة (٤١.٦٧%)، ويليها في الترتيب الثاني من٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات بنسبة (٢٥%)، ويليها في الترتيب الثالث كل من هم لديهم خبرة أقل من ٣ سنوات، وكذا من لديهم خبرة أكثرمن ٩ سنوات وذلك بنسبة مئوية (١٦.٦٧%)، ويبين ذلك أنه يوجد تنوع في مستويات الخبرة العملية يتمع بها العاملين بمكاتب المراقبة الاجتماعية لبرامج الرعاية اللاحقة.

جدول رقم (٤)

يوضح مدة الاستفادة من الرعاية اللاحقة

العبارة	التكرار	%
أقل من سنة	٧	%٣١.٨٢
من سنة إلى أقل من ٣ سنوات	١٠	%٤٥.٤٥
أكثر من ٣ سنوات	٥	%٢٢.٧٣
المجموع	٢٢	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم(٤) والذي يبين متغير الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة للمستفيدين أن أغلبها من سنة إلى أقل من ٣ سنوات بنسبة (٤٥.٤٥%)، ويليها في الترتيب الثاني من هم أقل من سنة بنسبة (٣١.٨٢%)، ويليها في الترتيب الثالث من هم أكثر من ٣ سنوات بنسبة مئوية (٢٢.٧٣%)، ويبين ذلك أنه يوجد وجه استفادة فعليه من برامج الرعاية اللاحقة.

الحادي عشر: النتائج الخاصة بالاجابة على تساؤلات البحث (عاملين-مستفيدين):

الإجابة على التساؤل الأول: ما مستوي الرضا لبرامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية ؟.

جدول رقم (٥)

يوضح مستوي الرضا لبرامج الرعاية اللاحقة المقدمة

م	العبارة	استجابات العاملين والمستفيدين (٣٤) مفردة						
		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف	القوة النسبية	الترتيب
١	وضوح الإجراءات اللازمة للحصول على الخدمات بصورة معلنة.	١٢	١٠	١٢	٢	٠.٨٤	٦٦.٦٧ م	٦
٢	توافر نماذج للطلبات للحصول على الخدمات.	١٠	١٥	٩	٢.٠٣	٠.٧٥	٦٧.٦٧ م	٥
٣	يوجد إرشاد مهني للتوضيح الخدمات المتاحة بالمؤسسة.	٩	١٤	١١	١.٩٤	٠.٧٦	٦٤.٦٧ م	٨
٤	فهم الدور المنوط القيام به	٨	١٤	١٢	١.٨٨	٠.٧٦	٦٢.٦٧ م	٩

	لمكاتب المراقبة الاجتماعية.						
٥	تواجد العاملين أثناء الزيارات للحصول على الخدمات.	١٠	١٣	١١	١.٩٧	٠.٧٩	٦٥.٦٧ م	٧
٦	توافر تعامل لائق أثناء تقديم الخدمات.	١١	١٧	٦	٢.١٥	٠.٦٩	٧١.٦٧ م	٢
٧	يوجد اتصال من حين لآخر لمتابعة الحالات.	١٩	٩	٦	٢.٣٨	٠.٧٧	٧٩.٣٣ ق	١
٨	تتم المعاملة مع العملاء بصورة بعيدة عن التمييز.	١٤	١١	٩	٢.١٥	٠.٨١	٧١.٦٧ م	٢م
٩	يتم التعامل مع الشكاوى بجدية واضحة.	١٢	١٢	١٠	٢.٠٦	٠.٨	٦٨.٦٧ م	٤
١٠	يوجد تنوع في البرامج المقدمة تلبي احتياجات المستفيدين.	١٢	١٤	٨	٢.١٢	٠.٧٦	٧٠.٦٧ م	٣
	النتائج العامة للاستجابتين	المتوسط الحسابي العام: ٢.٠٧ الانحراف المعياري: ٠.٧٨ القوة النسبية: ٦٩ % متوسطة						

يتضح من خلال استقراء الجدول رقم (٥) والذي يتناول مستوي الرضا لبرامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية أنه قد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (٧) والتي تبين أنه يوجد اتصال من حين لآخر لمتابعة الحالات، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٣٨) وبقوة نسبية قوية بلغت (٧٩.٣٣%)، وقد جاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٦) والتي تشير إلى توافر تعامل لائق أثناء تقديم الخدمات، وكذلك العبارة رقم (٨) مكرر والتي تشير إلى تتم المعاملة مع العملاء بصورة بعيدة عن التمييز، وقد جات العبارتين بمتوسط حسابي لكل منهما بقيمة (٢.١٥) وبقوة نسبية متوسطة بلغت (٧١.٦٧%)، بينما قد جاء في الترتيب الأخير لمستوي الرضا العبارة رقم (٤) والتي تشير إلى فهم الدور المنوط القيام به لمكاتب المراقبة الاجتماعية، بمتوسط حسابي (١.٨٨) وبقوة نسبية بلغت (٦٢.٦٧%)، وعلى وجه العموم فقد جاءت النتائج العامة لمستوي الرضا لبرامج الرعاية التي تتوالها مكاتب المراقبة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٠٧)، ويقابل ذلك قوة نسبية متوسطة قيمتها(٦٩%)، وهذا يوضح الحاجة إلى زيادة فاعلية تحسين مستوي هذه البرامج المقدمة حاضراً ومستقبلاً، وهذا يتفق مع نتائج كل

من: دراسة (عامر ،٢٠٠٩) ، (الشمري ،٢٠١٥)، (بودان. ديلي، ٢٠١٦) ، (سلمان. الشديفات ،٢٠٢٠) والتي أظهرت نتائجهم أنه على الرغم من تقديم الرعاية اللاحقة للأحداث إلا أن مستوي التمكن في تنفيذ البرامج مازال يحتاج تحسين سواء بالنسبة للاخصائيين الاجتماعيين أو في الخدمات المقدمة للمستفيدين مع ضرورة تذليل الصعوبات والمشكلات المتنوعة سواء الإدارية أو الفنية أو التدريبية التي تحول تحقيق التمكن من الرضا عن الخدمات المقدمة.

الإجابة على التساؤل الثاني: ما الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية ؟.

جدول رقم (٦)

يوضح الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة

م	العبارة	استجابات العاملين والمستفيدين (٣٤) مفردة						
		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف	القوة النسبية	الترتيب
١	افتقاد آلية التعامل الالكتروني للحصول على الخدمات بصورة سريعة.	٢٠	١٠	٤	٢.٤٧	٠.٧	٨٢.٣٣ ق	١
٢	مقاومة العملاء في تلقى النصائح التي تدعم البرامج التأهيلية التي قدمت لهم قبل الخروج.	١٠	١٥	٩	٢.٠٣	٠.٧٥	٦٧.٦٧ م	٧
٣	صعوبة التخلص من المشاعر السلبية لنظرة المجتمع لهم.	٧	١٦	١١	١.٨٨	٠.٧٢	٦٢.٦٧ م	٩
٤	الحاجة إلى زيادة تدريب العاملين بما يتماشي مع المتغيرات المجتمعية.	٩	١٤	١١	١.٩٤	٠.٧٦	٦٤.٦٧ م	٨
٥	ضعف المشاركة الأسرية في عمليات المتابعة للحد من الانتكاسات الانحرافية.	١١	١٣	١٠	٢.٠٣	٠.٧٩	٦٧.٦٧ م	٧م
٦	ضعف الإمكانيات المتنوعة بالمؤسسة.	١٢	١٧	٥	٢.٢١	٠.٦٨	٧٣.٦٧ م	٥

٧	افتقاد الاتصال مع المؤسسات المحيطة لتنوع الخدمات.	١٤	١٥	٥	٢.٢٦	٠.٧	٧٥.٣٣ م	٣
٨	غياب برامج التوعوية التي تحد من الانتكاسات الانحرافية.	٩	١٩	٦	٢.٠٩	٠.٦٦	٦٩.٦٧ م	٦
٩	التهميش القضائي لتقارير الاخصائيين عند إصدار الأحكام رغم تجاوب الحدث.	١٨	١٢	٤	٢.٤١	٠.٦٩	٨٠.٣٣ ق	٢
١٠	افتقاد مكان مناسب لفريق العمل للتعامل بخصوصية مع المتقدم للحصول على رعاية لاحقة.	١٤	١٤	٦	٢.٢٤	٠.٧٣	٧٤.٦٧ م	٤
	النتائج العامة للاستجابتين	المتوسط الحسابي العام: ٢.١٦ الانحراف المعياري: ٠.٧٤ القوة النسبية: ٧٢ % متوسطة						

يتضح من خلال استقراء الجدول رقم (٦) والذي يتناول الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية أنه قد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (١) والتي تبين أنه يوجد افتقاد لآلية التعامل الالكتروني للحصول على الخدمات بصورة سريعة، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٤٧) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٢.٣٣%)، وقد جاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٩) والتي تشير إلى التهميش القضائي لتقارير الاخصائيين عند إصدار الأحكام رغم تجاوب الحدث، وذلك بمتوسط حسابي لكل منهم بقيمة (٢.٤١) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٠.٣٣%)، بينما قد جاء في الترتيب الأخير للصعوبات العبارة رقم (٣) والتي تشير إلى صعوبة التخلص من المشاعر السلبية لنظرة المجتمع لهم، وذلك بمتوسط حسابي (١.٨٨) وبقوة نسبية بلغت (٦٢.٦٧%)، وعلى وجه العموم فقد جاءت النتائج تبين أن الصعوبات التي تواجه مكاتب المراقبة الاجتماعية في تنفيذ برامج الرعاية اللاحقة، جاءت بمتوسط حسابي (٢.١٦)، ويقابل ذلك قوة نسبية متوسطة قيمتها(٧٢%)، وهذا يوضح الحاجة

إلى تذليل هذه الصعوبات من أجل رفع مستوي الخدمات المقدمة في الحاضر والمستقبل بطريقة منظمة ذات عائد أعلي، وتظهر هذه النتائج حقيقة ما توصلت إليه دراسة كل من : (علي. السلمي، ٢٠٠٣)، (Allison,2007)، (Burry,2008)، (السمالوطي. عويس ،٢٠٠٨)، (عامر ،٢٠٠٩)، (سلمان. الشديفات ،٢٠٢٠) بأنه يوجد العديد من الصعوبات في تحقيق مكاتب المراقبة الاجتماعية لدورها بسبب قلة عدد المتخصصين وضعف الاعداد المهني ونقص الخبرة وقلة الحوافز والمكأفات، وجود بعض العاملين يقدمون تقارير غير صحيحة للقضاه، سوء معاملة الاسرة للحدث، وجود ضعف في المستوي الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

الإجابة على التساؤل الثالث: ما المقترحات التي يمكن الأخذ بها مستقبلاً في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية؟

جدول رقم(٧)

يوضح مقترحات تحسين برامج الرعاية اللاحقة

م	العبارة	استجابات العاملين والمستفيدين (٣٤) مفردة						
		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف	القوة النسبية	الترتيب
١	الاتفاق على نظام متابعة يرضي المستفيد دون مخالفة القوانين.	٢٧	٧	٠	٢.٧٩	٠.٤	٩٣ ق	٣
٢	توفير تدريب مهني يتناسب مع فرص العمل السوقية.	٢٣	١١	٠	٢.٦٨	٠.٤٧	٨٩.٣٣ ق	٧
٣	تقديم العلاجات النفسية لمنع الانتكاسات.	١٨	١٥	١	٢.٥	٠.٥٦	٨٣.٣٣ ق	٨
٤	تحسين ظروف البيئة الأسرية مع التقييم المستمر كل فترة.	٢٧	٧	٠	٢.٧٩	٠.٤	٩٣ ق	٣م
٥	عقد المحاضرات من حين لآخر لمتابعة المستجدات في الخدمات والقوانين.	٢٥	٩	٠	٢.٧٤	٠.٤٤	٩١.٣٣ ق	٥
٦	حصر المؤسسات المحيطة للاستفادة من خدماتها.	٣١	١	٢	٢.٨٥	٠.٤٩	٩٥ ق	١

٧	التأكد من صحة المعلومات الخاصة بالمستفيدين.	٢٨	٦	٠	٢.٨٢	٠.٣٨	٩٤ ق	٢
٨	تنوع ورش العمل لفريق العمل لرفع مستوي الأداء المهني.	٢٥	٩	٠	٢.٧٤	٠.٤٤	٩١.٣٣ ق	٥م
٩	كتابة التقارير للمستوي الأعلى حول الإيجابيات والسلبيات عند تطبيق القوانين مع المستفيدين.	٢٧	٦	١	٢.٧٦	٠.٤٩	٩٢ ق	٤
١٠	زيادة الأنشطة الترفيهية لجذب المستفيدين للتردد على مكاتب المراقبة.	٢٤	١٠	٠	٢.٧١	٠.٤٦	٩٠.٣٣ ق	٦
	النتائج العامة للاستجابتين	المتوسط الحسابي العام: ٢.٧٤ الانحراف المعياري: ٠.٤٧ القوة النسبية: ٩١.٣٣ % قوية						

يتضح من خلال استقراء الجدول رقم (٧) والذي يتناول الصعوبات ما المقترحات التي يمكن الأخذ بها مستقبلاً في تحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها مكاتب المراقبة الاجتماعية أنه قد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (٦) والتي تشير إلى حصر المؤسسات المحيطة للاستفادة من خدماتها ، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وبقوة نسبية قوية بلغت (٩٥%)، وقد جاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٧) والتي تشير إلى التأكد من صحة المعلومات الخاصة بالمستفيدين ، وذلك بمتوسط حسابي لكل منهم بقيمة (٢.٨٢) وبقوة نسبية قوية بلغت (٩٢%)، بينما قد جاء في الترتيب الأخير للصعوبات العبارة رقم (٣) والتي تشير إلى تقديم العلاجات النفسية لمنع الانتكاسات، وذلك بمتوسط حسابي (٢.٦٨) وبقوة نسبية قوية بلغت (٨٣.٣٣%)، وعلى وجه العموم فقد جاءت النتائج تبين أن هناك حاجة للأخذ بالمقترحات من أجل تحسين مستوي خدمات الرعاية اللاحقة، حيث جاءت المتوسط الحسابي بقيمة (٢.٧٤)، ويقابل ذلك قوة نسبية قوية قيمتها(٩١.٣٣%)، وهذا يوضح الحاجة إلى استمرارية التقييم والتقويم من أجل التحسين مع مراعاة الأخذ برأي من يقدم الخدمة ومن يستفيد منها.

الثاني عشر: النتائج العامة للبحث:

١- طبق البحث على عينة من مجتمع محدد معالمه كدراسة حالة بلغ حجمها (١٢) من العاملين، وعدد (٢٢) مفردة من فئة المستفيدين من الرعاية اللاحقة، وقد جمعت هذه العينية بين النوعين في متغير النوع (الذكور والاناث) وكان أغلبهم في فئة الذكور مقارنة بالاناث.

٢- أظهرت النتائج أنه يوجد توافر خبرة عملية ميدانية في مجال العمل في مكاتب المراقبة الاجتماعية لدي العاملين والتي أغلبها من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات.

٣- توصلت النتائج أن فئة المستفيدين من برامج الرعاية اللاحقة ينالون الرعاية لفترة ليست طويلة جداً زمنياً؛ حيث أغلبها من سنة إلى أقل من ٣ سنوات.

٤- جاءت النتائج العامة تظهر أن مستوي الرضا عن برامج الرعاية اللاحقة التي تتوالها مكاتب المراقبة الاجتماعية ذات مستوي متوسط وفقا لدمج استجابات العاملين والمستفيدين وقد كان التركيز الأعلى لمستوي الرضا في كل من: يوجد اتصال من حين لآخر لمتابعة الحالات، توافر تعامل لائق أثناء تقديم الخدمات، تتم المعاملة مع العملاء بصورة بعيدة عن التمييز، بينما كان أقل مستويات الرضا هي: يوجد إرشاد مهني للتوضيح الخدمات المتاحة بالمؤسسة، فهم الدور المنوط القيام به لمكاتب المراقبة الاجتماعية.

٥- جاءت النتائج العامة تظهر أن الصعوبات التي تحول دون تحقيق الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة التي تتوالها مكاتب المراقبة الاجتماعية ذات مستوي متوسط وفقاً لدمج استجابات العاملين والمستفيدين وقد كان أكثر الصعوبات تتمثل في: افتقاد آلية التعامل الالكتروني للحصول على الخدمات بصورة سريعة، التهميش القضائي لتقارير الاخصائيين عند إصدار الأحكام رغم تجاوب الحدث، بينما أقل الصعوبات تمثلت في: صعوبة التخلص من المشاعر السلبية لنظرة المجتمع لهم، والحاجة إلى زيادة تدريب العاملين بما يتماشي مع المتغيرات المجتمعية.

٦- جاءت النتائج تظهر أن أهم المقترحات التي أدلي بها كل من العاملين والمستفيدين ترتيباً تتمثل في: حصر المؤسسات المحيطة للاستفادة من خدماتها، والتأكد من صحة المعلومات الخاصة بالمستفيدين، بينما كان أقل المقترحات ترتيباً يتمثل في: توفير تدريب مهني يتناسب مع فرص العمل السوقية، تقديم العلاجات النفسية لمنع الانتكاسات، وعلي وجه العموم فقد جاءت النتائج في مجملها تؤكد أن هناك رغبة في تحسين مستوي الخدمات عن الوضع الحالي وضرورة السعي نحو الأفضل في المستقبل.

مما سبق يمكن تقديم التصور المقترح للبحث والذي يمثل الهدف العام على النحو التالي:

أولاً: عنوان التصور المقترح: تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتحسين برامج الرعاية اللاحقة التي تتوالها مكاتب المراقبة الاجتماعية.

ثانياً: الهدف العام للتصور المقترح: تحسين مستوي خدمات الرعاية اللاحقة وفهم الدور المهني الذي تقوم به مكاتب المراقبة الاجتماعية.

ثالثاً: ماهية التصور المقترح:

يعد التصور المقترح الحالي بمثابة رؤية مستقبلية مبنية على نتائج ميدانية فعلية لدراسة الحالة لإحدي المؤسسات التي يتوفر بها إحدي مكاتب المراقبة الاجتماعية، واعتمد في بناء التصور على الإطار النظري، والدارسات السابقة، والنتائج العامة الإحصائية للتطبيق الميداني ، حيث تبين من النتائج أن مستوي خدمات الرعاية اللاحقة متوسطة المستوي وأنه يوجد عدد من الصعوبات التي تواجه القائمين في المراقبة الاجتماعية بأداء أدوارهم المهنية ويتطلب الأمر المعالجة للتحسين من المستوي المتوسط مع تقليل الصعوبات أو إنهائها مستقبلاً، وكذا مراعاة الأخذ فيما قدم من مقترحات من العاملين والمستفيدين ذات أهمية في تحسين الرعاية اللاحقة ومستوي المراقبة.

رابعاً: الأسس التي يقوم عليها التصور:

- نتائج الدراسات السابقة.
- التراث النظري المرجعي للبحث.
- النتائج الميدانية التي انتهي إليها البحث.
- يعتبر المرجع الأساسي لتقديم التصور المقترح هو التعرف على طبيعة الدور المهني لمكاتب المراقبة الاجتماعية ونوعية البرامج اللاحقة حتى يتسم بناء التصور المقترح بالواقعية وقابليته للتطبيق مستقبلاً.
- يتطلب التحسين التدريب والتعاون الفريقى والتنسيق مع المؤسسات المحيطة بطريقة منظمة للاستفادة من الخدمات المتنوعة.

خامساً: المعارف التي يجب أن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في مكاتب المراقبة:

- معارف تتصل بالسلوك الانحرافي وأسبابه ونظرياته.
- معارف مرتبطة بالنظريات الخاصة بعمل المنظمات وفهم طريقة تنظيم المجتمع.
- معارف تتصل بالعمل التنظيمي والعمل المؤسسي.
- معارف تتصل بالعمل الفريقي في مجال رعاية الأحداث.

- معارف تتصل بالتشريعات الاجتماعية المرتبطة بالأحداث ورعايتهم ومراقابتهم.
- معارف ومعلومات تتصل بالجمعيات المجتمعية التي يمكن الاستفادة منها.
- معارف ذات صلة بالتعامل مع الشرطة والقضاء وفترة انقضاء العقوبة وما بعدها.

سادساً: قيم العمل بمكاتب المراقبة الاجتماعية :احترام كرامة الإنسان والحفاظ على أسراره وخصوصياته، البعد عن التمييز والتحييز، تنمية المهارات الشخصية وتدعيم الجانب الديني والاجتماعي والنفسي والاقتصادي، العدالة الاجتماعة والمساواة، الحب والتقدير، قابلية التغيير نحو الأفضل، التقدير المادي والمعنوي.

رابعا :المهارات المهنية المطلوب توافرها في المنظم الاجتماعي بمكاتب المراقبة: مهارة الاتصال، الاقناع، فن الحوار والمناقشة، تسجيل المقابلات، الالقاء، الاستماع، الملاحظة، القيادة، العمل ضمن الفريق، تكوين العلاقات المتنوعة، الاستفادة من الإمكانيات، تقدير المشاعر، بناء الخطط المستقبلية.

خامساً: الأدوار المهنية المقترحة للمنظم الاجتماعي:

- **دور الوسيط:** لتحقيق التكامل بين مختلف الروابط الاجتماعية ولتثبيت التفاعل الإيجابي.
- **دور الممكن:** يقوم المنظم الاجتماعي بتوجيه المستفيدين ومن يتولى رعايتهم بطريقة إيجابية للتعامل مع تغيرات الحياة، مع الحرص على توفير بث الأمل ومهارات الصبر أمام الأزمات الحياتية حتى يمكن تجزئة المشكلة والتعامل معها حتى ازالتها أو التخفيف منها، حتى يحدث توازن يساعد على تحقيق التكامل بين الوظائف في المؤسسات الاجتماعية.
- **دور المعلم:** في هذا الدور يقوم المنظم الاجتماعي بتعليم المستفيدين ومن يتولى الرعاية كيفية الحصول على الخدمات المقدمة من المؤسسة.
- **دور المدافع:** يظهر هذا الدور مسؤوليات المنظم الاجتماعي في الدفاع عن الحقوق من خلال مناشدة المنظمات الاجتماعية المحيطة التي تقدم الخدمات في حصولهم على الخدمات العامة أو التي يقرها القانون.
- **دور المنسق:** في هذا الدور يقوم المنظم الاجتماعي بتبصير المستفيدين بالموارد البيئية المتاحة ومساعدتهم للاستفادة منها في مواجهة المشكلات المرتبطة بتدني مستوي الخدمات، والعمل على تنسيق الجهود في المؤسسات الاجتماعية، وذلك منعاً للتضارب والتكرار.

- **دور المنظم:** يقوم المنظم الاجتماعي بمساعدة المستفيدين ومن يتولى رعايتهم على توفير الخدمات بطريقة منظمة تشبع احتياجاتهم لتوافر العلاقة التبادلية الإيجابية التي تحقق فائدة للطرفين عند التعرض لأي مشكلة تعوق الاستفادة من الخدمات باستخدام الاقناع والمناقشة والتفاوض، وكذا تنظيم المؤسسات الاجتماعية وفقاً للحاجة والتخصص والخبرة.
- **دور المخطط:** يشمل هذا الدور التخطيط الجيد للبرنامج والأنشطة قبل تنفيذها وفى نفس الوقت مساعدة المستفيدين وأسرهم في إعطاء رؤية مستقبلية لتحسين حياتهم ومعرفة المستجدات من الخدمات.
- **دور المدعم:** هو دور يقوم به المنظم الاجتماعي علي توافر التحفيزات المستمرة المعنوية والمادية التي تساعد على استمرار تقديم الخدمات وجذب المستفيدين.
- **دور مقدم التسهيلات:** يقوم المنظم الاجتماعي بتسهيل الإجراءات التي تحقق الحصول على الخدمات دون معاناة أو تظلمات.
- **دور المطالب:** وهو دور يهدف إلى التدخل من المنظم الاجتماعي بمطالبة مقدمي الخدمات بتسهيل الإجراءات للحصول على الخدمات التي تقدم، وكذا المطالبة نيابة عنهم في حالة العجز أو عدم الفهم.
- **دور المحلل:** حيث تحدد مجموعة من المجالات البحثية في سياق تقديم الخدمات الاجتماعية، وتحليلها وتوظيفها في مناطق معينة يحتاج إليها المجتمع والمستفيدين.
- **الدور التكاملي:** يتعاون الأخصائي الاجتماعي مع المهنيين من مجالات أخرى كالتعليم والصحة وغير ذلك، سواء أكانوا مخططين أم منظمين في مجالات علمية مختلفة في عمل فريقي متكامل لمواجهة مشكلات أو إشباع احتياجات معينة تحتاج لتعاون هذا الفريق.
- **دوره كخبير:** وهي تقديم المشورة والمعرفة فيما يتعلق بأسس تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.
- **دوره كإداري:** يقوم المنظم الاجتماعي باستخدام مهارات التخطيط واتخاذ القرارات التي تناسب تصميم تقديم خدمات الرعاية، بالإضافة إلى عمليات الاتصال والتشجيع والتأثير على المشاركين في عملية تقويم تلك الخدمات.
- **دوره كمستشار:** من خلال القيام بنشاطات تتصل بتوصيل المعلومات إلى مصممي برامج تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، والإسهام معهم في هذا التصميم، بالإضافة إلى تطبيق المقاييس وتحليل البيانات وتفسيرها.
- **دوره كمساعد:** من خلال اكتشاف مواطن عدم الرضا بالنسبة للخدمات المقدمة، والتركيز على ابتكار أهداف عامة (طويلة المدى) والعمل على تحقيقها.

- **دور المعالج:** ويشير إلى قدرة المنظم الاجتماعي على التدخل المهني لمعالجة المشكلات والتعامل مع الظواهر المرضية التي يعاني منها المستفيدين.

سادساً: الأدوات المهنية المقترحة أثناء التنفيذ:

- المقابلات بأنواعها: (الفردية، الجماعية) مع المسؤولين والمستفيدين.
- المحاضرات: للتزويد بالمعلومات والخبرات وكيفية الحصول على الخدمات.
- الندوات الثقافية: لفهم الحقوق والواجبات لكافة الأنساق.
- المؤتمرات العلمية: لعرض الأبحاث والدراسات والنماذج العالمية لتطوير العمل ورفع مستوي الخدمات.
- الزيارات الميدانية: وتتم مع المؤسسات المجتمعية المحيطة لتنوع الخدمات والاستفادة من الخبرات.
- الاجتماعات ولجان البحث.
- ورش العمل والتدريبات المهنية.

سابعاً :الفئة المستهدفة من التصور المقترح: المستفيدين من برامج الرعاية اللاحقة (الاحداث)، وأسرهم، المؤسسات المحيطة، العاملين في مكاتب المراقبة الاجتماعية.

ثامناً :الاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها الممارس العام: هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن الأخذ بها من أجل التحسين في مستوي الرعاية اللاحقة ومنها: (التعاون، التوجيه والإرشاد، تغيير السلوك، الإقناع، الضبط الاجتماعي، الاتصال، إعادة التنشئة الاجتماعية، تنمية القدرات الفردية والمؤسسية، استراتيجية تحسين الوضع الاجتماعي والخدمات، والضغط، والتفاوض).

تاسعا :التكنيكات المقترحة :الاتصال المباشر مع كافة الأنساق، العمل الفريقي، التعاون مع أطراف المشكلة، المناقشة الجماعية، لعب الدور، النمذجة السلوكية، التنظيم المؤسسي.

عاشراً: مراجعة تنفيذ التصور المقترح: تتضمن في هذه المرحلة التركيز على حصر كافة التقييمات والقويمات التي تمت أثناء تنفيذ البرنامج المنفذ لمعرفة مردوده على مستوي خدمات الرعاية اللاحقة المقدمة من مكاتب المراقبة الاجتماعية.

المراجع العامة للبحث:

الصديقي، سلوى عثمان. وآخرون. (٢٠٠٢). انحراف الصغار وجرائم الكبار، الأسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

الجلاد، ماجدة زكى. (٢٠٠٧). تعلم القيم وتعليمها، القاهرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الموقع الالكتروني لوزارة التضامن الاجتماعي. (٢٠٢٣). قطاع الشؤون الاجتماعية، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٣/٩/١، https://www.moss.gov.eg/Sites/MOSA/ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=94

الدفاعي، ماجد حمزة. العادلي، راهبة عباس. (١٩٨٩). الرعاية اللاحقة للاحداث الجانحين المطلق سراحهم من مدرسة التأهيل: دراسة تقويمية ميدانية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، مجلد ١٥، ع ١٤. ١٩-٤٠.

السمالوطي، إقبال الأمير. عويس، محمد.(٢٠٠٨). تقييم أداء العاملين بدور التربية بالجيزة، في مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ع١٩، ج٢.

الشمري، فهد عجمي حمد الوردان. (٢٠١٥). دور الخدمة الاجتماعية في التعديل السلوكي بمجال الأحداث الجانحين (دراسة ميدانية مطبقة بإدارة التوعية والإرشاد بوزارة الشئون والعمل بدولة الكويت، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، مصر، المجلد ٣٤، ج٤، ع ٤، ٣٨١-٣٤١.

السكري، أحمد شفيق. (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الجعط، خيرية عبد الله الجعط. (٢٠٠٩). طريقة تنظيم المجتمع فى عصر العولمة (قيم ومقاييس)، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة.

بدوي، أحمد زكي. (١٩٩٣). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

بدوي، هناء حافظ. (٢٠٠٤). أجهزة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

بودان، كوثر. ديلي، عبد العزيز. (٢٠١٦) . دور الرعاية اللاحقة للحدث المنحرف المفرج عنه في تحقيق اندماجه الاجتماعي، مجلة دراسات فى سيكولوجية الانحراف، مجلة علمية دولية نصف سنوية، تصدر عن مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقابي بجامعة باتنة، الحاج خضر، ج ٤، ع ١، ١٥٣-١٧٠.

خليل، زكنية عبد القادر. (٢٠١١). مدخل الممارسة العامة فى مجالات الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

رمضان، السيد. (٢٠١٣). التأهيل الاجتماعى للأحداث المنحرفون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

سلمان، مجد حسن شحاده، الشديفات، باسل حمدان منزل. (٢٠٢٠). اتجاهات الاحداث الجانحين نحو برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دور تربية وتأهيل الاحداث في الاردن للحد من جنوحهم، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية قسم المناهج والتدريس.

شفيق، محمد. (٢٠٠٧). الجريمة والمجتمع (محاضرات فى الاجتماع الجنائى والدفاع الاجتماعى)، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

عباس، منال محمد. (٢٠١٤). الدفاع الاجتماعى بين العولمة ومجتمع المخاطر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

غباري، محمد سلامة محمد. (٢٠٠٥). الدفاع الاجتماعى فى مواجهة الجريمة والإنحراف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عامر، محمد السيد. (٢٠٠٩). الصعوبات التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بمكاتب المراقبة الاجتماعية للأحداث والتصور المقترح للتخفيف من حدتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ع٢٧، ج٣، ١٣٢١ –١٣٦١.

علي، ماهر أبو المعاطي. (٢٠٠٥). الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، ط٥، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

علي، زين العابدين محمد. السلمي، عطية. (٢٠٠٣). تقويم دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق أهداف برامج التأهيل بمؤسسات الأحداث، في مجال الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ج٢، ع ١٥، أكتوبر ٢٠٠٣.

علام، حسن. (٢٠٠٢). الدفاع الاجتماعى الجديد، الإسكندرية، منشأة المعارف.

غيث، محمد عاطف. (١٩٩٦). قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

كوثر، بودان. عبد العزيز، ديلمي. (٢٠٢٢). دور الرعاية اللاحقة للحدث المنحرف المفرج عنه في تحقيق اندماجه الاجتماعي، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، ج٧، ع١، ١٣٥ – ١٧٠.

محمد، عبد الفتاح محمد. (٢٠٠٣). ممارسة تنظيم المجتمع فى الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

معجم الوجيز، (٢٠٠٥). مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطابع الأميرية.

Allison Benesch & others. (2007). Social work in juvenile countries handbook of furuncle mental health with victims and offenders, NY, Springer publishing.

Berry, G. children need as young offender's ideology organization change and news challenges for social work.

Edward, L. (1976). Public welfare Encyclopedia of Social Science, N.Y, Prentice Hall Co, Vol. 12, p. 687.

Nicole, M. (2007). Gender differences in risk and protective factors of repeat juvenile offenders, Psy. D university states— Pennsylvania Widenes University for graduate clinical Psychology.

Jeffre Y. (2008). Butts: PROBATION & PAROLE in Encyclopedia of social work. Vol. 3 PP 416— 423— NAsw. Oxford Un, press, 20 edition